

تعزيز حوكمة المالية العامة في الجزائر: استخلاص نماذج من التجارب الدولية الناجحة

Enhancing Public Financial Governance in Algeria: Drawing Lessons from Successful International Experiences

عبدالله سايح*، مخبر التنمية الإدارية للارتقاء بالمؤسسات الاقتصادية، جامعة غرداية (الجزائر)،

sayah.abdellah@univ-ghardaia.edu.dz

عبدالمجيد بادي، مخبر التنمية الإدارية للارتقاء بالمؤسسات الاقتصادية، جامعة غرداية (الجزائر)،

badi.abdelmadjid@univ-ghardaia.edu.dz

تاريخ النشر: 2025/09/30

تاريخ القبول: 2025/09/23

تاريخ الاستلام: 2025/05/24

ملخص:

تعتبر الحوكمة المالية العامة ضرورية لضمان الشفافية والكفاءة والمساءلة في تسيير المال العام، حيث جاءت هذه الدراسة لاكتشاف بعض التجارب الدولية في تنفيذ إصلاحات الحوكمة المالية العامة وتسلط الضوء على نماذج ناجحة من المملكة المتحدة، السويد، كوريا الجنوبية والولايات المتحدة الأمريكية والبحث في قوانين المسؤولية المالية وأنظمة الإدارة المالية الرقمية ونهج الموازنة القائمة على الأداء التي عززت الحوكمة في هذه البلدان .

خلصت الدراسة الى التأكيد على الحاجة لتفعيل آليات الحوكمة لتعزيز الرقابة المستقلة والرقمنة وأطر الموازنة المنظمة.

كلمات مفتاحية: حوكمة مالية، مالية عامة، جزائر .

تصنيفات JEL : H11,H61,H8

Abstract:

Public financial governance is essential for ensuring transparency, efficiency, and accountability in the management of public funds. This study aims to explore international experiences in implementing public financial governance reforms, highlighting successful models from the

* المؤلف المرسل.

United Kingdom, Sweden, South Korea, and the United States. It examines fiscal responsibility laws, digital financial management systems, and performance-based budgeting approaches that have strengthened governance in these countries.

The study concludes by emphasizing the need to activate governance mechanisms to enhance independent oversight, digitalization, and structured budgeting frameworks..

Keywords: Financial governance, public finance, Algeria.

Jel Classification Codes: H11,H61,H87

1. مقدمة:

تشير حوكمة المالية العامة إلى إطار القواعد والمؤسسات والممارسات التي تضمن الإدارة الفعالة للموارد العامة وتعد آليات الحوكمة السليمة ضرورية لتعزيز المسؤولية المالية ومنع الفساد وتعزيز مساءلة الحكومة، وقد أجرت العديد من البلدان إصلاحات كبيرة في إدارة المالية العامة لتحسين تخطيط الميزانية ومراقبة الإنفاق والشفافية.

تأتي هذه الدراسة من اجل تبيان الطرق المختلفة للحكومة المالية العامة في ظل التغيرات المستمرة في البيئة الاقتصادية العالمية من خلال دراسة نماذج لأربع دول : المملكة المتحدة ،السويد ، كوريا الجنوبية والولايات المتحدة الامريكية.

1.1 إشكالية الدراسة: ما هي اهم التجارب الدولية في تنفيذ إصلاحات الحوكمة المالية العامة وكيف يمكن الاستفادة منها لتعزيز الحوكمة المالية في الجزائر؟

2.1 فرضيات الدراسة: ولمعالجة إشكالية بحثنا قمنا بصياغة الفرضيات التالية:
تبنى إصلاحات حوكمة المالية العامة القائمة على الرقابة المستقلة ،الرقمنة، والميزانية القائمة على الأداء بالاستناد إلى التجارب الدولية الناجحة حيث يؤدي إلى تعزيز الشفافية، الكفاءة، والمساءلة في إدارة المالية العامة في الجزائر.

3.1 أهداف الدراسة: تهدف الدراسة إلى:

- تحليل النماذج الناجحة لحوكمة المالية العامة في دول مختارة (المملكة المتحدة، السويد، كوريا الجنوبية، والولايات المتحدة).
- تحديد أفضل الممارسات في قوانين المسؤولية المالية وأنظمة الإدارة المالية الرقمية والميزانية القائمة على الأداء.
- استخلاص نتائج قابلة للتطبيق في الجزائر لتعزيز إطار الحوكمة المالية.

4.1 منهجية الدراسة: بالنظر إلى طبيعة الموضوع وبغية تحقيق أهداف الدراسة والإحاطة بمختلف جوانبها تم الاعتماد على منهجية دراسة المقارنة حيث تم تحليل تجارب ربع دول ذات أنظمة حوكمة قوية

5.1 محاور الدراسة: من أجل الإجابة عن الإشكالية تم تقسيم الدراسة إلى ثلاث مباحث أساسية:

- أولاً: الاطار النظري للحوكمة أسس ومفاهيم
- ثانياً: نماذج دولية ناجحة
- ثالثاً: التحليل المقارن (فجوة القابلية للتنفيذ)

2. الاطار النظري للحوكمة المالية أسس ومفاهيم

2.1 مفهوم حوكمة المالية العامة:

حوكمة المالية العامة هي مجموعة القواعد والمؤسسات والممارسات التي تضمن الإدارة الفعالة والشفافة والمسؤولة للموارد المالية العامة. تشمل السياسات والعمليات والهيكل التي تهدف إلى تعزيز الانضباط المالي، ومنع الفساد، وتحسين مساءلة الحكومة. ((OECD)) منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية،، (2022)

كذلك يمكن تعريف الحوكمة المالية العامة بأنها مجموعة القواعد والإجراءات والسياسات التي تنظم دورة موازنة الدولة، بدءاً من التحضير والإعداد، مروراً بالاعتماد والتنفيذ، وانتهاءً بالرقابة على العمليات المالية". تهدف هذه الحوكمة إلى ترسيخ إدارة رشيدة للموازنة العامة، ومكافحة الفساد وسوء التصرف في مكوناتها، بما يضمن الاستخدام الأمثل والفعال للنفقات والإيرادات لتحقيق التنمية الاقتصادية. (، عبد اللطيف بن زيدي وجيلالي قالون، 2017)

2.2 أهداف حوكمة المالية العامة :

تهدف حوكمة المالية العامة الى : (مصباح، 2020)

- 1- حماية الأموال العامة: ضمان عدم تعرض الأموال العامة لسوء التصرف أو التبيد.
- 2- الامتثال القانوني: التحقق من أن تحصيل الموارد يتم وفقاً للقوانين واللوائح المعمول بها.
- 3- سلامة الإنفاق العام: التأكد من أن الإنفاق العام يتم بشكل سليم ووفقاً للأغراض المحددة.
- 4- تحقيق الأهداف بكفاءة: ضمان أن الوحدات الحكومية تحقق أهدافها المحددة بكفاءة وفعالية

3.2 أهمية الحوكمة المالية :

1. **ضمان الشفافية والمساءلة** :تضع الحوكمة المالية قواعد وإجراءات واضحة لإدارة الأموال، مما يضمن شفافية جميع الأنشطة المالية وإمكانية تدقيقها وهذا يعزز الثقة بين أصحاب المصلحة بمن فيهم المواطنون والمستثمرون والجهات المانحة. (International Monetary Fund (IMF)، 2019)
2. **تعزيز كفاءة تخصيص الموارد** :تضمن الحوكمة المالية الفعّالة تخصيص الموارد بكفاءة لتحقيق الأهداف التنظيمية أو الوطنية كما أنها تقلل من الهدر والاحتيايل وإساءة استخدام الأموال.
3. **سهّل الحوكمة المالية السليمة النمو الاقتصادي والتنمية** : تُهيئ الحوكمة المالية السليمة بيئة اقتصادية مستقرة، تُعزز النمو والتنمية من خلال ضمان توجيه الأموال إلى القطاعات ذات الأولوية مثل البنية التحتية والتعليم والرعاية الصحية.
4. **تعزيز ثقة المستثمرين والجهات المانحة** :تجذب الحوكمة المالية القوية الاستثمارات وتمويل الجهات المانحة من خلال إثبات موثوقية ومصداقية الإدارة المالية.
5. **يعزز ثقة الجمهور** : عندما يرى المواطنون أن أموال ضرائبهم تُدار بمسؤولية وشفافية فإن ذلك يعزز ثقتهم بالمؤسسات الحكومية.

4.2 المسؤولية المالية :

المسؤولية المالية هي التزام الحكومات بإدارة المالية العامة بطريقة مستدامة وشفافة ومسؤولة. تشمل الالتزام بالقواعد المالية، وتجنب العجز المفرط، وضمان الاستقرار الاقتصادي على المدى الطويل. (وزارة الخزانة البريطانية (HM Treasury)، 2010)

كذلك يمكن تعريف المسؤولية المالية على أنها مفهوم يشير إلى واجب الحكومة أو الكيانات العامة في إدارة الموارد المالية بكفاءة وفعالية، مع ضمان الشفافية والمساءلة في استخدام الأموال العامة. تتضمن هذه المسؤولية عدة جوانب رئيسية (IMF)، 2007):

الإدارة المالية السليمة: ضمان استخدام الأموال العامة بشكل رشيد لتحقيق الأهداف العامة وتلبية احتياجات المجتمع.

الشفافية: الإفصاح الواضح عن كيفية جمع وإنفاق الأموال العامة، مما يسمح للمواطنين والجهات الرقابية بمراقبة الأداء المالي.

المساءلة: تحمل المسؤولية عن القرارات المالية واتخاذ الإجراءات التصحيحية عند حدوث أخطاء أو تجاوزات

الاستدامة المالية: ضمان أن السياسات المالية لا تؤدي إلى أعباء مالية غير مستدامة .

5.2 الرقمنة :

الرقمنة في إدارة المالية العامة هي استخدام التقنيات الرقمية لأتمتة وتحسين العمليات المالية، مثل الميزانية والمحاسبة والإبلاغ حيث تهدف إلى زيادة الكفاءة والشفافية والمراقبة في الوقت الفعلي للإنفاق العام. (المفوضية الأوروبية (European Commission)، 2020)

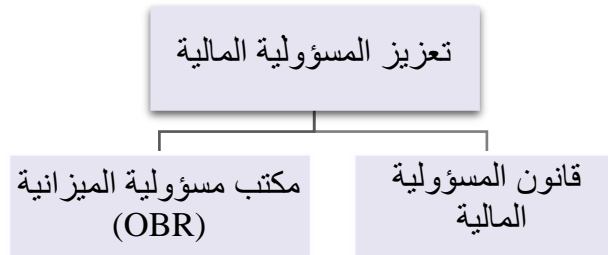
6.2 الميزانية العمومية: يمكن تعريفها على أنها تقدير تفصيلي لنفقات وإيرادات الدولة خلال سنة مالية مقبلة تعدد أجهزة الدولة، وتعتمده السلطة التشريعية بإصدار قانون ربط الموازنة، الذي يميز لهذه الأجهزة تنفيذ موازنة الدولة بجانبها التحصيلي والإنفاقي، طبقاً للبرنامج التفصيلي الذي تتضمنه (البطريق، 1985)

3 . نماذج دولية ناجحة

1.3 نموذج المملكة المتحدة: تعزيز المسؤولية المالية

أدخلت المملكة المتحدة قانون المسؤولية المالية (2010) لفرض الانضباط المالي وأنشأت مكتب مسؤولية الميزانية (OBR) كهيئة مستقلة لتقديم توقعات اقتصادية موضوعية وتحليل مالي (وزارة الخزانة البريطانية، 2010). حيث يعتبران كآليتان رئيسيتان لتعزيز الشفافية والمساءلة في إدارة المالية العامة.

الشكل رقم 01 :نموذج المملكة المتحدة تعزيز المسؤولية المالية



المصدر : من اعداد الباحثين

1- قانون المسؤولية المالية : (Fiscal Responsibility Act 2010, 2010)

قانون المسؤولية المالية هو تشريع صدر في المملكة المتحدة عام 2010 بهدف تعزيز إدارة المالية العامة من خلال وضع قواعد واضحة للسياسة المالية، وضمان الشفافية والمساءلة في صنع القرار المالي، حيث يهدف

- تحقيق الاستقرار المالي: وضع أهداف مالية واضحة لضمان استدامة المالية العامة.
- تعزيز الشفافية: إلزام الحكومة بنشر توقعات مالية وتقييمات مستقلة.
- تعزيز المساءلة: إخضاع الحكومة للمساءلة أمام البرلمان والجمهور بشأن أدائها المالي.

ومن من بين مهامه الرئيسية :

- وضع أهداف مالية: يتطلب القانون من الحكومة تحديد أهداف مالية واضحة، مثل خفض العجز والدين العام.

- تقرير الميزانية: إلزام الحكومة بتقديم تقرير ميزانية سنوي يتضمن توقعات مالية وتقييمات للمخاطر.

2- مكتب مسؤولية الميزانية (Office for Budget Responsibility - OBR, 2010)

مكتب مسؤولية الميزانية (OBR) هو هيئة مستقلة أنشئت بموجب قانون المسؤولية المالية لعام 2010 لتوفير تحليل وتوقعات مالية مستقلة للحكومة البريطانية.

أهداف مكتب مسؤولية الميزانية : (Office for Budget Responsibility (OBR)، 2010)

- توفير توقعات مالية مستقلة: تقييم توقعات الحكومة بشأن النمو الاقتصادي، الإيرادات، الإنفاق، والعجز.
 - تعزيز الشفافية: ضمان أن تكون التوقعات المالية مبنية على افتراضات واضحة وموضوعية.
 - دعم المساءلة: تمكين البرلمان والجمهور من تقييم أداء الحكومة المالي بشكل مستقل.
- ومن بين مهامه الرئيسية :

- تقييم الميزانية: تحليل ميزانية الحكومة وتقديم تقارير عن مدى واقعية التوقعات المالية.
- توقعات اقتصادية: نشر توقعات اقتصادية ومالية مرتين سنوياً (عادة مع الميزانية وبيان الخريف).
- تقييم السياسات: تقييم تأثير السياسات المالية للحكومة على المدى المتوسط والطويل.
- الخصائص الجوهرية للنموذج :

أ- إدارة الميزانية على أساس الأداء والمخرجات : (Institute for Government, House of Commons Library, 2025)

- الحكومة تعتمد نظام "Spending Reviews" كل 3 سنوات لتحديد أولويات الإنفاق على ضوء الأداء والأهداف.
- تركز الميزانية على النتائج بدلاً من المدخلات، وهو ما يسمى "Value for Money".

ب- استقلالية مكتب الميزانية: (Office for Budget Responsibility - OBR)

- هيئة مستقلة تقوم بتقييم واقعية التوقعات الاقتصادية والمالية الحكومية.

- تنشر تقارير دورية تضمن شفافية الحسابات وتقلل من التلاعب في تقديرات الإيرادات والنفقات

ت- قوة البرلمان في الرقابة:

- اللجان البرلمانية، خصوصاً لجنة الحسابات العامة (Public Accounts Committee) ، تملك صلاحيات استدعاء ومساءلة الإدارات التنفيذية.
- تقارير هيئة التدقيق الوطنية (NAO) تشكل أساساً للمساءلة داخل البرلمان.

ث- شفافية الميزانية والنفقات العامة: (HM Treasury. (2025). Public spending statistics: Guidance. GOV.UK. Retrieved from)

- نشر البيانات المالية على مواقع حكومية، مع أدوات تحليلية مخصصة للمواطنين ووسائل الإعلام.
- توجد بوابة إلكترونية متاحة للجمهور لمتابعة الإنفاق الحكومي.

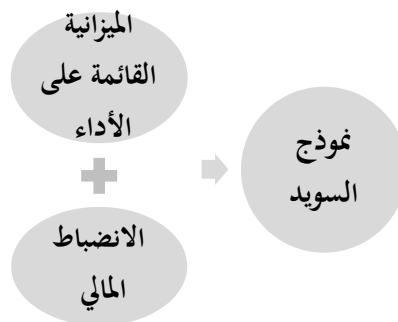
ج- التخطيط المالي متوسط وطويل الأجل:

ترتكز السياسات المالية على أطر زمنية متعددة السنوات، مع مراجعات دورية تعزز الاستدامة المالية

2.3 نموذج السويد: الميزانية القائمة على الأداء والانضباط المالي: تُعتبر السويد نموذجاً رائداً في تطبيق

الميزانية القائمة على الأداء (Performance-Based Budgeting) والانضباط المالي (Fiscal Discipline)، حيث تتبنى نهجاً متكاملًا لتعزيز فعالية الإنفاق العام وضمان استدامة المالية العامة.

الشكل رقم 02 : نموذج السويد الميزانية القائمة على الأداء والانضباط المالي



المصدر: من اعداد الباحثين

الميزانية القائمة على الأداء (Performance-Based Budgeting)

الميزانية القائمة على الأداء هي نهج لإعداد الميزانية يربط تخصيص الموارد المالية بتحقيق أهداف محددة وقابلة للقياس. ويتم تقييم أداء الجهات الحكومية بناءً على النتائج التي تحقّقها rather than فقط على أساس الالتزام بالإنفاق المالي. (Ministry of Finance, s.d.)

أهمية الميزانية القائمة على الأداء : حيث تكمن أهميتها في :

- تحسين الكفاءة: ضمان استخدام الموارد بشكل فعال لتحقيق الأهداف المرجوة.
- تعزيز المساءلة: إخضاع الجهات الحكومية للمساءلة بناءً على النتائج التي تحقّقها.
- الشفافية: زيادة وضوح عملية صنع القرار المالي أمام البرلمان والجمهور.

● الانضباط المالي (Fiscal Discipline)

الانضباط المالي يشير إلى الالتزام بقواعد وإجراءات صارمة لإدارة المالية العامة، بهدف ضمان استدامة الوضع المالي وتجنب العجز المفرط والدين العام.

ان اعتماد السويد للانضباط المالي ساهم في استقرارها الاقتصادي والذي تمثل في (Office Swedish : National Debt, 2025)

قاعدة الميزانية المتوازنة: (Budget Balance Rule) تلتزم السويد بقاعدة تهدف إلى تحقيق ميزانية متوازنة على المدى المتوسط، مع السماح بعجز محدود في حالات الركود الاقتصادي.

صندوق الثروة السيادي: (Swedish National Debt Office) يتم إدارة الفوائض المالية من خلال صندوق الثروة السيادي لضمان استقرار المالية العامة على المدى الطويل.

إطار الإنفاق المتوسط الأجل - (Medium-Term Expenditure Framework)

(MTEF): يتم تخطيط الإنفاق العام على مدى ثلاث إلى أربع سنوات، مما يعزز الاستقرار المالي ويتيح تخصيص الموارد بشكل استراتيجي.

أهمية الانضباط المالي : حيث تكمن في

- تقليل مخاطر تراكم الديون والعجز المالي.
- تعزيز ثقة المستثمرين والأسواق في الاقتصاد السويدي.
- القدرة على الاستجابة للأزمات الاقتصادية مع الحفاظ على الانضباط المالي.

● التكامل بين الميزانية القائمة على الأداء والانضباط المالي (OECD.Sweden, 2019)

تدمج السويد بين الميزانية القائمة على الأداء والانضباط المالي لتحقيق أقصى قدر من الفعالية والاستدامة في إدارة المالية العامة. على سبيل المثال:

تخصيص الموارد بناءً على الأداء: يتم توجيه الموارد نحو الجهات الحكومية التي تثبت كفاءتها في تحقيق الأهداف، مما يعزز الانضباط المالي.

الرقابة الصارمة: يتم مراقبة الإنفاق العام بشكل دقيق لضمان عدم تجاوز المخصصات المالية، مع ربط ذلك بتحقيق النتائج المرجوة.

● الخصائص الجوهرية للنموذج :

أ- اعتماد مبدأ الميزانية حسب الأداء بحيث يتم ربط كل بند تمويلي بمؤشرات محددة.

ب- استقلال المؤسسات الرقابية: مثل المحكمة الوطنية للمراجعة (National Audit Office) التي ترفع تقاريرها مباشرة للبرلمان.

ت- توازن سلطات المالية العامة بين الحكومة والبرلمان.

ث- خطة مالية متوسطة المدى مصادق عليها سياسياً وتفرض الانضباط المالي.

3.3 . نموذج كوريا الجنوبية: نظام الإدارة المالية المتكامل (dBrain)

تُعد كوريا الجنوبية نموذجاً رائداً في مجال رقمنة الإدارة المالية العامة، حيث طورت نظام الإدارة المالية المتكامل (dBrain) وهو منصة رقمية شاملة لإدارة الميزانية والإنفاق العام بحيث تدمج جميع جوانب إدارة المالية العامة بما في ذلك الميزانية والمحاسبة وتتبع الإنفاق

● تعريف نظام الإدارة المالية المتكامل : (Ministry of Economy and Finance (MOEF)

S. K., 2007)

هو نظام dBrain هو منصة رقمية متكاملة أطلقتها الحكومة الكورية الجنوبية في عام 2007 لإدارة المالية العامة بشكل مركزي. يهدف النظام إلى تحسين الكفاءة، الشفافية، والمساءلة في إدارة الميزانية والإنفاق العام. يغطي dBrain جميع مراحل دورة الميزانية، من التخطيط إلى التنفيذ والمراقبة.

• خصائص نظام الإدارة المالية المتكامل dBrain

يشمل نظام dBrain عدة خصائص رئيسية منها: (Korea Institute of Public Finance (KIPF)., 2018)

- إدارة الميزانية في الوقت الفعلي: يسمح بتتبع الإنفاق العام بشكل فوري.
- تحليل البيانات المالية: يوفر أدوات لتحليل البيانات واتخاذ القرارات المالية.
- الشفافية: يتيح نشر البيانات المالية للجمهور لتعزيز المساءلة.
- التكامل مع الأنظمة الأخرى: يتكامل مع أنظمة حكومية أخرى مثل الضرائب والجمارك.
- استخدام الذكاء الاصطناعي في dBrain (National Information Society Agency (NIA، 2020) تم دمج تقنيات الذكاء الاصطناعي (AI) في نظام dBrain لتحسين كفاءة إدارة المالية. على سبيل المثال، يستخدم النظام خوارزميات للتعقب بالإيرادات والنفقات، والكشف عن حالات الاحتيال المالي المحتملة.
- دور dBrain في تعزيز الشفافية (Ministry of Economy and Finance (MOEF) (S., 2013) يعد dBrain أداة رئيسية لتعزيز الشفافية في إدارة المالية العامة. من خلال بوابة المالية المفتوحة (Open Fiscal Data Portal)، يمكن للمواطنين والشركات الوصول إلى البيانات المالية الحكومية، بما في ذلك الميزانية، الإنفاق، والإيرادات. هذا يعزز الثقة في الحكومة ويشجع على المشاركة العامة.

• التوسع الدولي لنظام dBrain

نظراً لنجاحه تم تصدير نظام dBrain إلى دول أخرى كنموذج لإدارة المالية العامة فعلى سبيل المثال تم تطبيق النظام في أوزبكستان والإكوادور بدعم من الحكومة الكورية الجنوبية.

ان نظام الإدارة المالية المتكامل (**dBrain**) يعد نموذجاً عالمياً لإدارة المالية العامة باستخدام التقنيات الرقمية. من خلال تعزيز الشفافية، الكفاءة، والأمن، يساهم النظام في تحسين إدارة الموارد المالية الحكومية وتعزيز الثقة العامة

الخصائص الجوهرية لنموذج كوريا الجنوبية:

- 1- رقمنة الميزانية بالكامل عبر نظام (dBrain (Digital Budget and Accounting System).
 - 2- مشاركة مجتمعية قوية عبر أدوات شفافية رقمية.
 - 3- تعزيز دور وزارة المالية في الرقابة الاستباقية واللاحقة.
- 4.3 نموذج الولايات المتحدة:** حيث شهدت الولايات المتحدة الأمريكية سلسلة من الإصلاحات الهادفة إلى تعزيز المساءلة والشفافية في إدارة الحكومة الفيدرالية. هذه الإصلاحات تهدف إلى تحسين كفاءة الإنفاق العام، مكافحة الفساد، وزيادة ثقة المواطنين في المؤسسات الحكومية

- قانون المساءلة والشفافية الأمريكية (DATA Act) (Congress., 2014)

أحد أهم الإصلاحات هو قانون المساءلة والشفافية الأمريكية (Digital Accountability and Transparency Act - DATA Act)، الذي تم إقراره في عام 2014 حيث يلزم هذا القانون الحكومة الفيدرالية بنشر بيانات الإنفاق العام بشكل موحد وشفاف مما يسهل على المواطنين والجهات الرقابية تتبع كيفية إنفاق الأموال العامة.

- بوابة USAspending.gov

كجزء من تنفيذ قانون DATA Act، تم تطوير بوابة USAspending.gov، وهي منصة إلكترونية تتيح للجمهور الوصول إلى بيانات الإنفاق الفيدرالي بشكل تفصيلي. تشمل البوابة معلومات عن العقود الحكومية، المنح، والقروض، مما يعزز الشفافية والمساءلة.

- مكتب المساءلة الحكومية (GAO) (Government Accountability Office (GAO).) (2025)

يلعب مكتب المساءلة الحكومية (Government Accountability Office - GAO) دوراً محورياً في مراقبة أداء الحكومة الفيدرالية يقوم المكتب بإجراء تدقيقات وتحقيقات مستقلة لتقييم كفاءة وفعالية البرامج الحكومية ويقدم توصيات لتحسين الأداء.

- دور التكنولوجيا في تعزيز الشفافية (U.S. Department of the Treasury، 2020)
تستخدم الحكومة الأمريكية التقنيات الرقمية لتعزيز الشفافية مثل البيانات المفتوحة (Open Data) والذكاء الاصطناعي (AI) لتحليل الإنفاق العام والكشف عن المخالفات فعلى سبيل المثال تستخدم وزارة الخزانة الأمريكية أدوات تحليلية لتتبع الإنفاق في الوقت الفعلي.

4. التحليل المقارن

الجدول رقم 01 : مقارنة مع الإطار القانوني والمؤسسي في الجزائر

المجال	المملكة المتحدة	الجزائر
الرقابة على الميزانية	OBR و NAO هيئات مستقلة تعمل بمعايير مهنية	IGF المفتشية العامة للمالية ومجلس المحاسبة
الرقابة البرلمانية	قوية، PAC واللجان النوعية	عدم اختصاص اغلب النواب في المجال المالي وافتقارهم للمعلومات الدقيقة التي يستوجبها هذا العمل
الميزانية المفتوحة ومشاركة الجمهور	قائم على الأداء ومبني على مراجعات دورية (Spending Reviews)	عدم توفر أي آلية فعلية تتيح مشاركة الجمهور في دورات إعداد الميزانية تنفيذها أو تقييمها، حيث سجلت 100/0 في مؤشر المشاركة العامة، ونتيجة تعكس غياب أدوات فعالة مثل جلسات استشارية، استطلاع رأي أو منصات إلكترونية تفاعلية
الشفافية	نشر دوري وتفاعل مع	تشير نتائج مؤشر الموازنة المفتوحة (Open Budget Survey) (2023) إلى أن الجزائر سجلت 100/15 في مجال الشفافية المالية،

	<p>يضعها ضمن الدول الأقل شفافية على الصعيد العالمي، ولا سيما في يتعلق بنشر الوثائق الأساسية للموازنة مثل قانون المالية التمهيدي تقف تنفيذ الميزانية وتقارير نهاية السنة</p>	<p>الجمهور</p>
<p>سنة 2023</p>	<p>أطلقت وزارة المالية مشروع رقمته المالية العمومية بدءًا من يهدف إلى إنشاء منظومة متكاملة لإدارة الميزانية والمحاسبة، تُعرف (Systeme Intégré de Gestion (SIGBUD و (Budgetaire، و (المعلومات للمديرية العامة للمحاسبة) والتي تغطي كامل مراد دورة الميزانية في بيئة رقمية موحدة (لكحل محمد لكحل حياة، .، 2023</p>	<p>نظام COINS تجميع البيانات المالية الفورية لكل الجهات العامة</p>
	<p>الجزائر</p>	<p>السويد</p>
<p>onds)</p>	<p>في طور التجريب منذ سنوات (الميزانية حسب البرامج) (2024، Monétaire International</p>	<p>معممة على كل القطاعات</p>
<p>وتطو</p>	<p>مجلس المحاسبة يملك اختصاصًا إداريًا وقضائيًا لمراجعة الحسابات وتطو الجزاءات في حال وجود تجاوزات دون الحاجة للجوء إلى القضاء العادي و مؤسسة عليا للرقابة المالية (الأمر التنفيذي رقم 95-20 (المعدل بالأمر 02 لعام 2010))</p>	<p>هيئة مستقلة لها صلاحيات قضائية وإعلامية</p>
<p>الجزائر</p>	<p>وفقًا لتقرير Open Budget Survey 2021، سجلت الجزائر 0/100 في فاعلية الرقابة التشريعية خلال مرحلة إعداد الميزانية، و 100/ خلال مرحلة التنفيذ، وهي مؤشرات تعكس وجود رقابة ضعيفة وغير فعالة البرلمان لا يستطيع التنقل بين مراحل ما قبل التنفيذ أو التنفيذ أو بعده الرقابة تبقى إجرائية بحيث لا تنتج تأثيرًا ملموسًا على إدارة المال (عبدالمالك حمريط محمد جبري،، 2022)</p>	<p>رقابة برلمانية قوية وفعالة</p>
<p>على م</p>	<p>إقرار القانون العضوي لقوانين المالية رقم 15-18 (2018)، على م التخطيط المتوسط المدى جزء أساسي من القانون المالي السنوي التخطيط المالي متوسط الأجل</p>	<p>القانون المالي السنوي</p>
	<p>الجزائر</p>	<p>كوريا الجنوبية</p>

الرقمنة	نظام dBrain	أطلقت وزارة المالية مشروع رقمنة المالية العمومية بدءًا من سنة 2023، يهدف إلى إنشاء منظومة متكاملة لإدارة الميزانية والمحاسبة، تُعرف بـ (Système Intégré de Gestion Budgétaire) و SIGBUD (نظام المعلومات للمحاسبة) و MSB (المعلومات للمد العامة للمحاسبة) والتي تغطي كامل مراحل دورة الميزانية في بيئة رقمية موحدة (لكحل محمد لكحل حياة، ..، 2023)
الشفافية	تقارير الميزانية منشورة للجمهور بالتفصيل	تقارير محدودة النشر، غياب الميزانية المفتوحة ومشاركة الجم
مشاركة المواطنين	أدوات رقمية لإشراك المجتمع	محدودة نوعا ما بحيث توجد آليات تشاركية رسمية محدودة
الرقابة العليا	هيئة مستقلة لها صلاحيات وإعلامية	مجلس المحاسبة يملك اختصاصًا إداريًا وقضائيًا لمراجعة الحسابات وتطبيقات قضائية الجزاءات في حال وجود تجاوزات دون الحاجة للجوء إلى القضاء العادي ومؤسسة عليا للرقابة المالية (الأمر التنفيذي رقم 95-20 (المعدل بالأمر 02 لعام 2010))

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على مجموع من المصادر

من خلال مقارنة بسيطة لبعض النقاط والتي تتعلق بالجانب القانوني والمؤسسي بين الجزائر والدول محل المقارنة يمكن استخلاص بعض الاقتراحات التالية :

- 1- اعتماد مبدأ الميزانية حسب الأداء بحيث يتم ربط كل بند تمويلي بمؤشرات محددة.
- 2- استقلال المؤسسات الرقابية :مثل المحكمة الوطنية للمراجعة (National Audit Office) التي ترفع تقاريرها مباشرة للبرلمان.
- 3- خطة مالية متوسطة المدى مصادق عليها سياسياً وتفرض الانضباط المالي.
- 4- نقاط القوة التي يمكن نقلها للجزائر :تجربة dBrain توضح كيف يمكن للرقمنة أن تعزز الشفافية والرقابة الاستباقية.

- 5- القابلية للتنفيذ :ممكنة تدريجيًا عبر مشروع وطني للحكومة الرقمية المالية و تعديل القوانين التطبيقية لقانون المالية العضوي.
 - 6- إنشاء هيئة مستقلة مثل OBR في الجزائر قد يُحدث نقلة نوعية في موضوعية إعداد الميزانية وتوقعات الإيرادات.
 - 7- ربط الميزانية بالأداء الفعلي: اعتماد آلية Spending Reviews بشكل مبسط في الجزائر يعزز التخصيص الفعال للموارد.
 - 8- تعزيز الرقابة البرلمانية: تقوية دور لجان البرلمان (مثل لجنة المالية) وربطها بمخرجات تقارير مجلس المحاسبة يرفع من جودة الرقابة
5. خاتمة:

تظهر تجارب المملكة المتحدة والسويد وألمانيا وكوريا الجنوبية والولايات المتحدة أهمية قوانين المسؤولية المالية والأنظمة المالية الرقمية والميزانية القائمة على الأداء في تعزيز حوكمة المالية العامة بحيث يمكن للجزائر الاستفادة من اعتماد آليات رقابة قوية واستراتيجيات الرقمنة وتخطيط الميزانية المنظم لتحسين الانضباط المالي والشفافية.

النتائج :

- ✓ **الرقابة المستقلة:** الدول التي تمتلك هيئات رقابة مالية مستقلة (مثل مكتب مسؤولية الميزانية في المملكة المتحدة OBR) تحقق مستويات أعلى من الشفافية والامتثال للقواعد المالية.
- ✓ **الرقمنة:** الأنظمة الرقمية المتكاملة مثل نظام dBrain في كوريا الجنوبية تعزز الكفاءة، الشفافية، ومشاركة المواطنين في تتبع الإنفاق العام.
- ✓ **الميزانية القائمة على الأداء:** ربط الإنفاق العام بنتائج قابلة للقياس (كما في السويد) يحسن فعالية تخصيص الموارد ويقلل من الهدر.
- ✓ **أطر الميزانية متعددة السنوات:** هذه الأطر (كما في ألمانيا) تساهم في الانضباط المالي والاستدامة على المدى الطويل.
- ✓ **البيانات المفتوحة:** منصات البيانات المفتوحة مثل USAspending.gov في الولايات المتحدة تعزز ثقة الجمهور وتزيد من المساءلة الحكومية.

التوصيات :

استناداً إلى التجارب الدولية الناجحة يمكن للجزائر أن تعزز حوكمة المالية العامة من خلال تطبيق الإصلاحات التالية:

✓ إنشاء هيئة رقابة مالية مستقلة: تأسيس هيئة مستقلة للإشراف على الميزانية وضمان الشفافية، على غرار مكتب مسؤولية الميزانية في المملكة المتحدة.

✓ تسريع الرقمنة: اعتماد نظام إدارة مالية متكامل يعتمد على التكنولوجيا الرقمية، مثل نموذج dBrain في كوريا الجنوبية.

✓ تطبيق الميزانية القائمة على الأداء: ربط التمويل الحكومي بنتائج قابلة للقياس، كما في النموذج السويدي.

✓ تطوير منصات بيانات مفتوحة: إنشاء منصات لتتبع الإنفاق العام في الوقت الفعلي، مثل USAspending.gov.

✓ تبني أطر ميزانية متعددة السنوات: وضع حدود قصوى للإنفاق ضمن أطر زمنية طويلة لضمان الانضباط المالي كما في ألمانيا.

✓ تعزيز مشاركة الجمهور: إشراك المواطنين في عملية الميزانية من خلال مبادرات البيانات المفتوحة والمشاورات العامة.

6. قائمة المراجع:

1 الأمر التنفيذي رقم 95-20 (المعدّل بالأمر 10-02 لعام 2010). (s.d.).

4 (IMF). ص. 1. (2007). دليل المالية العامة Public Financial Management Manual. Récupéré sur IMF Public Financial Management Manual: IMF Public Financial Management Manual

5 (OECD) منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. (2022). حوكمة المالية العامة والاستقرار الاقتصادي. حوكمة المالية العامة والاستقرار الاقتصادي. باريس.

- عبداللطيف بن زبيدي وجيلالي قالون. (2017, 06 30). الحوكمة المالية مدخل استراتيجي لقياس 6
 ورفع أداء موازنة الدولة. التكامل الاقتصادي. 7, (2), 5,
- Congress., U. (20114). Digital Accountability and Transparency Act 7
 (DATA Act).
- European Commission. (2021). Récupéré sur Digital Europe 8
 Programme.
- Federal Audit Office . . (2020). Récupéré sur Einsatz von Künstlicher 9
 Intelligenz in der öffentlichen Verwaltung
- Federal Ministry of the Interior, Building and Home Affairs (BMI). 10
 (2017). Récupéré sur Digitalstrategie 2025-2017.
- Federal Office for Information Security (BSI). (n.d.). (s.d.). Récupéré 11
 sur Cybersicherheit in der öffentlichen Verwaltung.
- . (2010). Fiscal Responsibility Act 1. Fiscal Responsibility Act 2010, 12
 2010. Récupéré sur Legislation.gov.uk-Fiscal Responsibility Act 2010
- Fonds Monétaire International. (2024). 13
- Government Accountability Office (GAO). (n.d.). . (s.d.). Récupéré sur 14
 About GAO.
- Government Accountability Office (GAO). (2025, 04 03). Récupéré sur 15
 About GAO:
https://www.gao.gov/about?_gl=1*kbq09h*_gcl_au*Mzg2MjQ5ODQ2LjE3NDM2MjM3NTY.
- International Monetary Fund (IMF). (2019). Récupéré sur Fiscal 16
 Transparency Handbook.:
https://www.imf.org/external/error.htm?URL=https://www.imf.org/en/Publications/Fiscal-Transparency-Handbook?_gl=1*1nespxo*_gcl_au*Mzg2MjQ5ODQ2LjE3NDM2MjM3NTY.
- Korea Institute of Public Finance (KIPF). (2018). Features and 17
 Functions of the dBrain System.

- Ministry of Economy and Finance (MOEF), S. K. (2007). Récupéré sur 18
Introduction of the dBrain System.
- Ministry of Economy and Finance (MOEF), S. K. (2013). Open Fiscal 19
Data Portal.
- (Swedish Ministry of المالية السويدية وزارة Ministry of Finance, S. (. (s.d.). 20
Finance). Récupéré sur Swedish Ministry of Finance:
www.government.se/ministries/ministry-of-finance
- National Information Society Agency (NIA), S. K. (2020). AI 21
Integration in dBrain.
- OECD.Sweden. (2019). Performance-Based Budgeting and Fiscal 22
Discipline. OECD Publishing.
- Office for Budget Responsibility (OBR). (2010). Récupéré sur Office 23
: OBR Official Website المملكة المتحدة for Budget Responsibility (OBR)
- Office for Budget Responsibility -OBR. (2010). OBR Official Website. 24
Récupéré sur OBR Official Website
- Office Swedish National Debt. (2025). Swedish Fiscal Policy 25
Framework. Récupéré sur Swedish National Debt Office:
www.riksdagen.se
- U.S. Department of the Treasury. (2020). Récupéré sur Using 26
Technology to Enhance Transparency: <https://home.treasury.gov/policy-issues/technology>
- 27 البطريق, ي. ا. Dans (1985). اقتصاديات المالية العامة. (p. 692). بيروت: الدار الجامعية.
- 28 المفوضية الأوروبية. (2020). (European Commission). الرقمنة في حوكمة المالية
العامة: الحالة الألمانية. التحول الرقمي للإبلاغ المالية. بروكسل: منشورات الاتحاد الأوروبي.
- 29 عبدالمالك حمريط محمد جبري، (2022). حدود الرقابة البرلمانية على الميزانية العمومية في الجزائر .
مجلة طبنة للدراسات العلمية الاكاديمية. 702 ,

30 لكحل محمد لكحل حياة، (2023). مشروع رقمنة المالية العمومية: نحو أنظمة معلوماتية مدمجة لإدارة الميزانية والمحاسبة (SIGB، MSB، SIGBUD) في الجزائر. مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، 19(31)، 426.

31 مصباح، ح. (2020). حوكمة المالية العمومية في الجزائر - قراءة في بعض المؤشرات الاحصائية 2010-2018. مجلة معهد العلوم الاقتصادية، 23(01)، 840.

32 وزارة الخزانة البريطانية، (HM Treasury) و. ا. (2010). قانون المسؤولية المالية وسياسات الميزانية. إطار المسؤولية المالية. لندن.